مختاراتٌ من ترجيحَاتِ الصَّبَّانِ المُعَلَّلِ لهَا في حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الأَشْمُونِيِّ لِأَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ "دراسة تحليلية"

مستخلص من رسالة ماجستير بعنوان:

ترجِيحَاتِ الصَّبَّانِ الصرفية والنحوية المُعَلَّلِ لهَا في حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الأَشْمُونِيِّ لِأَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ـ "دراسة تحليلية"

الأستاذة

أسماء عاشور أحمد إسماعيل

باحثة ماجستير – قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

تحت إشراف

أ .د . عصام سيد أحمد عامرية

أستاذ ورئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

ملخص البحث

يتناول هذا البحث بالدراسة بعض المسائل المختارة من ترجيحات الصبان في حاشيته على شرح الأشموني، وذلك بالوقوف على رأي الصبان، وتعليله في كل مسألة، فقمت بدراسة رأيه وعرضه على كتب النحاة، وكذا دراسة تعليله والوقوف على قيمته من حيث القوة والضعف، كما حاولت خلال البحث التوصل إلى رأي راجح من خلال ما اتضح لي أثناء البحث .

فتعد ألفية ابن مالك من أهم ما نظم في علم النحو؛ حيث لاقت قبولًا ورواجًا واسعًا بين دارسي النحو عبر الأزمنة والعصور؛ لذا كثرت عليها الشروح: فشرحها عدد من النحاة، ولعل من أبرزِ تلك الشروح شرحَ الشيخ على بن محمد بن عيسى الأشموني، حيث جمع فيها زبد ما أُلِّف قبله على الألفية، فلاقى شرحه قبولًا واستحسانًا لدى الدارسين؛ لسهولة شرحه، واستيفائه، ثم أتى الصبان ليضع على هذا الشرح حاشيةً يجمع فيها جُل ما قاله العلماء السابقون له في مصنفاتهم، ومن ثم تأتي أهمية هذه الحاشية، بالإضافة إلى أنها تعد نموذجًا للتأليف في القرون المتأخرة كالقرن العاشر وما يليه.

summary

This research deals with the study of some of the selected issues from Al-Sabban's preferences in his Margin on Al-Ashmouni explanation, by studing Al-Sabban's opinion, and his explanation in each issue, so I studied his opinion and compared it to the grammarians' books, as well as studying his judgments to know its value, as I tried during the research reaching a more correct opinion through what became clear to me during the research.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي رضي من عباده باليسير من العمل، وتجاوز عن تقصيرهم والزَّلل، وامتن عليهم بالنعمة، وكتب على نفسه الرحمة، أحمده سبحانه وأشكره، كافيَ من استكفاه، ومجيب من دعاه، فكفى بالله وليًّا، وكفى بالله نصيرًا، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، وآله، وأصحابه، وأزواجه، **أما بعد،**

فتعد ألفية ابن مالك من أهم ما نظم في علم النحو؛ حيث لاقت قبولًا ورواجًا واسعًا بين دارسي النحو عبر الأزمنة والعصور؛ لذا كثرت عليها الشروح: فشرحها عدد من النحاة، ولعل من أبرزِ تلك الشروح شرحَ الشيخ على بن محمد بن عيسى الأشموني، حيث جمع فيها زبد ما أُلِّف قبله على الألفية، فلاقى شرحه قبولًا واستحسانًا لدى الدارسين؛ لسهولة شرحه، واستيفائه، ثم أتى الصبان ليضع على هذا الشرح حاشيةً يجمع فيها جُل ما قاله العلماء السابقون له في مصنفاتهم، ومن ثم تأتي أهمية هذه الحاشية، بالإضافة إلى أنها تعد نموذجًا للتأليف في القرون المتأخرة كالقرن العاشر وما يليه.

أسباب اختيار موضوع البحث:

١- تعويل كثير من المتأخرين في دراساتهم على حاشية الصبان باعتبارها قد جمعت جل ما كتب قبلها عن ألفية ابن مالك من شروحٍ وحواشٍ ونكاتٍ.

٢- تميز الصبان في التعليل النحوي الممزوج والمدعوم بالعلوم العقلية.

٣- اهتمام نحاة القرن العاشر وما بعده بالركود الفكري، مما دفعني إلى البحث حول مجهودات النحاة في ذلك الوقت، وإثبات الفضل لأصحابه منهم، وبخاصة الشيخ الجليل محمد بن علي الصبان- رحمه الله-.

٤- اشتمال حاشية الصبان على نصوص كثيرة من كتب ما زالت مفقودة إلى الآن.

أهمية موضوع البحث:

١- يضيف إلى المكتبة النحوية بحثًا جديدًا عن دور النحاة المتأخرين في إثراء التعليل النحوي.

٢- يكشف عن شخصية الصبان العلمية وقدرته على التعليل، والاحتجاج.

الدراسات السابقة:

١- الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني، رسالة دكتوراه، للباحث/ زياد محمد سلمان أبو سمور، رسالة دكتوراه مقدمة لعمادة الدراسات العليا، بجامعة مؤتة، عام ٢٠٠٦م.

وهي دراسة جاءت في مائتي صفحة، جعلها الباحث في ثلاثة فصول: الأول منهج الصبان ومصادره في الحاشية، والثاني أصول الاحتجاج عند الصبان، والثالث شخصية الصبان العلمية.

وقف فيها الباحث على منهج الصبان في الحاشية، وبين موقفه من شيوخه، وقد أفدت من هذه الدراسة في فهم بعض الرموز في الحاشية، وكذا المنهج الذي اتبعه الصبان في الشرح.

٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك "دراسة نحوية" ، رسالة دكتوراه للباحث / جاسم محمد سلمان ، الجامعة العراقية –كلية الآداب، وقد نوقشت الرسالة، ومنحت للباحث درجة الدكتوراه ، سنة ٢٠١١، و لم أتمكن من الاطلاع عليها.

٣- "الصبان في حاشيته على شرح الأشموني دراسة لآرائه، ومصادره العلمية في الجزئين الأول والثاني" رسالة ماجستير للباحث/ فؤاد أحمد السيد خطاب. جامعة الأزهر – القاهرة ١٩٩٢، مكتبة جامعة الأزهر.

٤- "ردود الصبان على النحاة في حاشيته على شرح الأشموني" رسالة ماجستير للباحث/ أحمد صفاء عبدالعزيز، كلية الآداب، جامعة بغداد ٢٠٠٦.

٥- "آراء الدماميني النحوية في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- جمعا وتوثيقا ودراسة" رسالة ماجستير للباحث / محمد حسن عثمان، جامعة الأزهر – القاهرة ٢٠٠٦.

٦- "وجوه الخلاف بين ابن مالك والأشموني واستدراكات الصبان عليها – دراسة وصفية تحليلية" للباحث/داود عبدالكريم محمد ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن، ٢٠١٦.

والذي يميز بحثي عن ما سبق من دراسات أنه درس الجانب التطبيقي لترجيحات الصبان، وقدرته على التعليل ورد الاعتراضات الموجهة إليه، فقمت بتحليلها، وعرضها على كتب النحاة، ووقفت على الراجح منها.

أجزاء البحث:

يتضمن هذا البحث ثلاثة مسائل، هي :

- المسألة الأولى : النسب إلى (فرائض).
- المسألة الثانية : التعجب من: قعد وجلس.
- المسألة الثالثة : حكم إعراب المعطوف بـــ(بل ولكن) على خبر (ما) الحجازية.

* ثم انتهت الدراسة بخاتمة، ضمنتها أبرز النتائج التي ظهرت لي أثناء البحث.

المنهج وخطوات الدراسة والتحليل:

اتبعت في هذه الدراسة -كما سبق- المنهج التحليلي، ويمكن إجمال الخطوات التي سرت عليها في الدراسة فيما يلي:

- قمت بتحديد النقطة البحثية المراد دراستها وقد تحريت فيه الدقة قدر المستطاع، فقصدت دراسة الترجيحات المعلل لها دون غيرها من

الترجيحات، وراعيت في انتقاء المسائل وضوح رأي الصبان وكذا وضوح التعليل.

- وقفت على رأي الصبان وتعليله في كل مسألة، فحددت الرأي الراجح من وجهة نظره، وكذا التعليل.
- عرضت كل مسألة من المسائل الخلافية محل الدراسة على كتب النحاة: وجمعت ما استطعت من الآراء المختلفة حولها.
- بدأت في عرض المسألة –في كافة المسائل– بالنص المتعلق بالخلاف الصرفي أو النحوي، فصدرت الكلام بنص ابن مالك، وأتبعته بنص الأشموني، وانتهيت بنص الصبان؛ حتى أستطيع فهم الخلاف الفهمَ الأعمق قدر الإمكان.
- بدأت مناقشة المسألة بتمهيدٍ يخدم الخلاف –قدر المستطاع– في المسألة دون إسهاب.
- والتزمت في عرض الآراء بتنظيمها في نقاط محددة؛ حتى تكون أقرب في الفهم وأيسر في الإلمام بالخلاف.
- أوضحت ترجيح الصبان وتعليله في عنصر منفصل في كل المسائل.
- حرصت في كافة المسائل على ترجيح أحد الآراء، حسبما اتضح لي من خلال البحث.
- هذا، والله أسأل أن ينفع به طلاب العلم، وأن يتجاوز عما فيه من تقصير وزلل،

والله ولي التوفيق.

المسألة الأولى: النَسَبُ إلى (فَرَائِضَ)

نص المسألة:

يقول ابنُ مالك:

" وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ... إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بالْوَضْعِ "[١]

يقول الأشموني:

" يعني أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي، وهو معنى قوله (إن لم يشابه واحدًا بالوضع)، جئ بواحده، وانسب إليه؛ فتقول في النسب إلى فرائض، وكتب، وقلانس: فرضيّ، وكتابيّ، وقلنسيّ، وقول الناس: فرائضي، وكتبي، وقلانسي **خطأ**"[٢].

يقول الصبان:

" قوله (خطأ) **فيه نظر بالنسبة إلى الأول** فقد نقل الدنوشري[٣] عن بعض الأفاضل أن الفرائض من قبيل العلم كأنمار وكلاب الآتيين بل قال في الهمع أجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً أي سواء كان له واحد قياسي من لفظه أو لا، وخرج عليه قول الناس فرائضي، وكتبي، وقلانسي ا.ه."[٤].

مناقشة المسألة:

النسب إلى الجمع يكون "على ضربَيْن: أحدهما أن يكون جمعًا صحيحًا مكسَّرًا عليه الواحدُ، والآخرُ أن يكون الجمع اسمًا(علما) لواحدٍ أو لجمعٍ. فما كان من الأول ونسبتَ إليه من يَلزَمُه ويُمارِسُه، فالبابُ أن تنسب إلى واحده"[٥]، ومنه مسجِديٌّ نسبة إلى مسجد، "وأمّا الضرب الثاني، وهو ما كان اسمًا لواحدٍ أو لجمعٍ، فإنّك تنسب إليه على لفظه من غير تغيير، فتقول في (أنْمارٍ) : (أنْماريّ)؛ لأنه اسمٌ لواحدٍ[٦]، أما ما كان اسمًا لجمعٍ فمنه النسبُ إلى رهطٍ وقومٍ، فنقول رهطيّ وقوميّ. وعِلَّة النسب إلى المفرد لا إلى لفظ جمع التكسير أن المفردَ في لفظه أخفُّ من الجمع،

كما أن الواحدَ أصلٌ للجمع(٧)، وقيل لِأَنَّ الْغَرَضَ الدلَالَةُ عَلَى الْجِنْسِ، وَالْوَاحِدُ يَكْفِي فِي ذلك(٨).

ثم اختلف الصرفيون حول (فرائض)، فمنع بعضهم النسبَ إليه على لفظه دون رده إلى واحده، بينما أجازه آخرون، وتفصيل ذلك كالآتي:

أولا: القول بالمنع:

هو رأيُ أكثرِ العلماء(٩)-فيما قرأت-، فلم يجيزوا النسبَ إلى الجمع بل ردوه إلى واحده؛ فلم يقولوا في فرائض فرائضي، وإنما ردوه إلى الفريضة، فالمنسوب إليها يكون فرضيّ لا فرائضيّ، بل زادوا على منعه بأنْ وصفوه باللحن(١٠)، والخطأ(١١)، والشذوذ(١٢).

واشترط أبو حيان في الرد إلى المفرد أَلا يكون رده إِلَى الْوَاحِد يُغير الْمَعْنى فَإِن كَانَ كَذَلِك نسب إِلَى لفظ الْجمع كأعرابي، إذ لو رُدَّ إلى المفرد فقيل: عربيّ لالتبس الْأَعَمّ بالأخص؛ لاخْتِصَاص الْأَعْرَاب بالبوادي وَعُمُوم الْعَرَب (١٣) . وقد بينت سالفًا علة النسب إلى الواحد دون الجمع.

ثانيًا: القول بالجواز:

أجاز بعض العلماء(١٤) أن ينسب إلى فرائض عند مجيئها علمًا، فأجازوا فرائضي إذا سمي بها(١٥)، بينما أجاز الكوفيون النسب إلى الجمع مطلقًا(١٦)؛ وذلك مخافة الالتباس بالمفرد(١٧) .

ترجيح الصبان:

الظاهر من نص الصبان الذي أوردته في بداية المسألة أنه لا يتفق مع الأشموني في تخطئة النسب إلى فرائض، والظاهر أيضًا أنه يجيزه من قبيل مجيئه علمًا.

الرأي الراجح:

أتفق مع الصبان في جواز النسب إلى فرائض، حين وقوعه علمًا، وكذا لا أرى مانعًا من النسب إلى الجمع إذا كان سيمنع التباسًا، أو يزيل توهمًا بين المنسوب

للمفرد والمنسوب للجمع، فلا يخفى أن الحكمَ بالخطأ واللحن والشذوذ في هذه المسألة هو تضييقٌ لواسعٍ.

****

المسألة الثانية: التَعَجُبُ مِنْ (قَعَدَ) وَ(جَلَسَ)

نصُ المسألة:

يقول ابن مالك في باب التعجب:

" وَصُغْهُما مِنْ ثَلَاثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِيْ انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أشْهَلَا ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا

وَأشْدِدَ أوْ أشَدَّ أوْ شِبْهُهُمَا ... يَخلُفُ مَا بَعْضَ الشُّروطِ عَدِمَا

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ أفْعَلْ جَرُّهُ بالبَا يَجِبْ

وَبالنُّدُورِ احْكُم لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلا تَقِسْ عَلَى الَّذِيْ مِنْهُ أُثِرْ"[١٨]

يقول الأشموني:

"... بقي شرط تاسع لم يذكره هنا، وهو: أن لا يُستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو: (قال) من (القائلة) فإنهم لا يقولون: (ما أقيله)، استغناء بما أكثر قائلته! قال في التسهيل: وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط، كما يغني في غيره، أي نحو: (ترك) فإنه أغنى عن (ودع)، وعد في شرحه من ذلك (سكر)، و(قعد) و(جلس)"[١٩]

يقول الصبان:

" (قوله: وقعد إلخ) اعترضه الشاطبي وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل، **وعندي فيه نظر؛ لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنها**"[٢٠]

مناقشة المسألة:

التَّعَجُّب هو شعور يتبادر إلى الإنسان عند رؤيته لأمرٍ ما يخرج عن العادة ويتفوق عليها. يقول الخليل في حده: " قَوْلهم: مَا أحسن زيدًا! وَمَا أكْرم عمرًا! هُوَ فِي التمثال بِمَنْزِلَة الْفَاعِل وَالْمَفْعُول بِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: شَيْء حسن زيدًا، وحد التَّعَجُّب مَا يجده الْإِنْسَان من نَفسه عِنْد خُرُوج الشَّيْء من عَادَته، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ هَذَا لَا يُقَاس عَلَيْهِ؛ لِأَن قَوْلهم مَا أعظم الله! لَا يجوز أَن تَقول شَيْء عظم الله فَرد عَلَيْهِم قَوْلهم، وَقَالَ البصريون: لَا يذهب الْقيَاس بِحرف وَاحِد، وَقَالُوا لَا يَجْعَل فَاعله مَفْعُولا، وَلَا مَفْعُوله فَاعِلا، وَمن شَأْن الْعَرَب الوسع فِي كل شَيْء، وَمعنى مَا أعظم الله! مَا أعظم مَا خلق الله! وَمَا أحسن مَا خلق!"[٢١]

وللتعجب صيغتان مطردتان، يقول الأشموني :" والمُبوب له في كتب العربية صيغتان: "ما أَفْعَلَه"، و "أَفْعِل به" لاطرادهما فيه"[٢٢]، كقولنا: ما أجملَ السماءَ، وأجمِل بالسماءِ. " وقالَ الفَرَّاءُ: بناءُ أَفْعَل في التعجُّب أَن يكون للفاعل، كقولك: ما أَحسنَ عبدَالله! والحسنُ له، وما أَجمله! وهو الموصوف بالجمال، قال: وقد يكون للمفعول في الشَّيْء الَّذي يراد به دَيْمومته إذا انكشف المعنى ولم يدخله لَبْس، كقولهم: ما أَعرفَ فلاناً بالخير! وما أَشهرَه في النَّاس! وما أَكساه! إذا كان هو المكسوّ، وما أَعراه! إذا كان هو المنعوت بالعُرْي."[٢٣]

ووضع النحاة شروطًا للفعل الذي يُصاغ منه أفعلُ التعجبِ، فليس كلُّ الأفعالِ قابلةً أن يُتعجَّب منها، وهذه الشروط ثمانيةٌ، هي:

الأول: أن يكون فعلًا، فلا يُصاغُ من الجِلفِ والحمار.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًا.

الثالث: أن يكون متصرفًا غيرَ جامدٍ.

الرابع: أن يكون معناه قابلًا للمُفاضَلة (التفاوت)؛ فلا يتعجب من مات وفني ونحوهما.

الخامس: أن يكون تامًا غير ناقصٍ.

السادس: أن لا يكون منفيًا.

السابع: ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء، مثل: أحمر، وأسود، ومثل أعرج، وأعور.

الثامن: ألا يكون مبنيًا للمفعول، نحو: ضُرب زيدٌ، فلا تقول ما أضرب زيدًا! تريد التعجب من ضربٍ أُوقِع به؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضربٍ أوقعَه.(٢٤)

أما عن الأفعال التي لم تستوفِ تلك الشروط، فالتعجب منها يكون بالإتيان بفعل مستوفٍ للشروط قبله، ووضح ذلك ابنُ مالك في التسهيل فقال: " وقد يُغْني في التعجب فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط كما يغني في غيره، ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف، مصوغ للفاعل، ذي مصدر مشهور إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه مضافًا إليه، بعد ما أشد، أو أشدد ونحوهما"(٢٥)، واستكمل أبو حيان موضحًا:" أنّه يُتوصل إلى التعجب مما لا يجوز التعجب منه لفقد شروط جواز ذلك إذا كان له مصدر مشهور بإعطاء ذلك المصدر الذي للفعل لا يجوز أن يُتَعَجَّب منه حُكمَ الاسم الذي كان منصوبًا بعد أَفْعَلَ، ومجرورًا بعد أَفْعِلْ، مضافًا ذلك المصدر إلى الاسم، مثال ذلك: ما أَكْثَرَ حُمْرَةَ زيدٍ! وأَكْثِرْ بحُمْرةِ زيدٍ! وما أَسْوَأَ عَوَرَ زيدٍ! وأَسْوِئْ بَعَورِ زيد! وما أَبْيَنَ بُلْجةَ عمرٍو! وأَبْيِنْ ببُلْجة عمرٍو! وما أَحْسَنَ استخراجَ زيدٍ للدراهم! وأَحْسِنْ باستخراجِ عمرٍو للدراهم! وما أَفْجَعَ موتَ عمرٍو! وأَفْجِعْ بموتِ عمرٍو! وما أَحْسَنَ كونَ هندٍ متجردةً! وأَحْسِنْ بكونِ هندٍ متجردةً! وما أَشَدَّ دحرجَته! وأَشْدِدْ بَدحرَجته!"(٢٦).

كما أنه يستغنى- أحيانًا- عن فعل مستوف للشروط بفعل آخر مستوف للشروط كذلك، يقول سيبويه:" (باب يستغنى فيه عن ما أفعله) بما أفعل فعله، وعن أفعل منه بقولهم: هو أفعل منه فعلًا، كما استغنى بـــ(تركت) عن ودعت، وكما استغنى بنسوةٍ عن أن يجمعوا المرأة على لفظها وذلك في الجواب. ألا ترى أنك لا تقول: ما أجوبه، إنما تقول: ما أجود جوابه! ولا تقول: هو أجوب منه، ولكن هو أجود منه جوابًا! ونحو ذلك. وكذلك لا تقول: أجْوِب به، وإنما تقول: أجْوِدْ بجوابه! ولا يقولون في قال يقيل ما أقيله، استغنوا بما أكثر قائلته. وما أنومه في ساعة كذا وكذا، كما قالوا: تركت، ولم يقولوا: ودعت"[٢٧].

ومن ذلك الفعلان: (قعد) و(جلس)، فرغم أنهما ثلاثيان تامان متصرفان مثبتان ومبنيان للمعلوم، إلا أن النحاة اختلفوا حول جواز الإتيان بأفعل التفضيل منهما، فذهبوا في ذلك مذهبين:

المذهب الأول:

أنه لا يُتعجب منهما، وإنما لابد من المجيء قبلهما بفعل آخر مستوفٍ للشروط، مثل: أشد أو أكثر، فنقول: ما أكثر قعوده ، وما أطول جلوسه. يقول ابن الأثير:" وقد امتنعوا في الثلاثيّ أن يتعجّبوا منه بأشياء؛ إمّا استغناءً عنها بغيرها؛ أو خوف اللّبس، أو لمانع؛ لم يقولوا: ما أقيله، من القائلة، وما أسكره من السّكر، وما أجوبه، وما أعصبه، وما أقعده، وما أجلسه، وغير ذلك من أشياء مسموعة."[٢٨]

ومن النحاة الذين ذهبوا هذا المذهب: ابن عصفور[٢٩]، وابن مالك[٣٠]، ونقله ابنُ عقيل عن ابنِ بَرْهَانَ[٣١]، فقال:" وقد يغني في التعجب فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط، كما يغني في غيره". – قالوا في قعد وجلس ضدي قام: ما أكثر قعوده وجلوسه، ولم يقولوا: ما أقعده وأجلسه، ذكره ابْنُ بَرْهَانَ"[٣٢].

ومن بين أصحاب المعاجم الجوهري الذي حكم عليه بالشذوذ، فجاء في الصحاح: "وقولهم: ما أقْوَمَهُ، شاذٌّ "(٣٣).

أدلة المذهب الأول:

- لا يُصاغ منهما أفعل التعجب لعدم قبولهما الفضل ، وبه قال الشاطبي :" فأمَّا القيام، والقعود، والجلوس"، فمن قَبيل ما لا يَقْبل الفَضْلة، إذ ليس ثَمَّ قيامٌ راجح على قيامٍ، ولا قعودٌ أبلغُ من قعودٍ ... وإنما يرجَّحها كثرةُ التَرداد والتَّكرار، وإذاك يُتَعجَّب منها بـــأقلَّ وأكثر"(٣٤).
- لا يصاغ منهما أفعل التعجب لأمن اللبس ، فما أَقْوَمَه من قام ملتبس بما أَقْوَمَه من اسْتَقام، وما أَقْعَدَه من قعد ملتبس بقولهم: ما أَقْعَدَه بأب، من القُعْدُد، وما أَجْلَسَه محمول على ضدَّه أو مثله(٣٥)

المذهب الثاني:

أجاز نحاةُ هذا المذهب أن يُتعجب من (قعد وجلس)، ومن هؤلاءِ الفراءُ؛ حيث نقل عنه الأنباري قولَه:" قال: ويجوز أَن يقال للرجل: ما أَقعده! إذا كان مُقْعَدًا قد لزمته الزَّمانة(٣٦)، وعَرَف المخاطَب مرادَ المخاطِب"(٣٧)، وقال بالجواز أيضًا ابنُ جني، فجاء في اللمع:" وَاعْلَم أَن فعل التَّعَجُّب إِنَّمَا مبناه من الثلاثي، تَقول: قَامَ زيد، ثمَّ تَقول: مَا أقومه، وَقعد وَمَا أقعده، فَإِن تَجَاوز الْمَاضِي ثَلَاثَة أحرفٍ لم يَجُزْ أَن تبني مِنْهُ فعلَ التَّعَجُّب"(٣٨) وتبعهم في ذلك الصبانُ(٣٩)، فأجازه وعلل لذلك بأن قعد و جلس يقبلان التفاوتَ من حيث طول الزمن المستغرق في القعود أو الجلوس.

الرأي الراجح:

أرى أن الراجحَ خلافُ ما ذهب إليه الصبانُ، حيث لا يوجد وجه للتفاوُت أو المفاضلة بين اثنين في حالِ قُعُودِهِما، وكذا ليس هناك وجهٌ للمفاضلة بين العليل

ذي العاهة والصحيحِ، فلكلٍّ حالٌ مختلفةٌ، لا يصح بينهما المقارنةُ – في رأيي–؛ فالصحيح الذي يُرى في حالِ القعودِ يُرى كذلك في حالِ القيامِ، أما العليلُ فلا يُرى إلا في حال القعود، وعليه لم تصحْ المفاضلة بينهما.

وإن استدعى السياق في تركيبٍ ما المفاضلةَ، فالأنسبُ أن يُقال: ما أطولَ قعودَه!، لما فيه من معنى واضح مفيد، حيث إن المفاضلةَ حاصلةٌ في الطولِ لا في القعودِ ذاتِه، وهذا ما لم نفهمه من قولنا: ما أقعده.

*****

المسألة الثالثة: حُكْمُ إعْرَابِ الْمَعْطُوفِ(٤٠) بـ (بَلْ) و(لكِنْ) على خَبرِ (ما) الحجَازِيةِ

نص المسألة:

يقول ابن مالك:

" إعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إنْ ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أنتَ مَعْنِياً أَجَازَ العُلَمَا

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلكِنْ أوْ بِبَلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزم حَيْثُ حَلْ"(٤١)

يقول الأشموني:

" وإنما وجب الرفع لكونه خبرَ مبتدأ مقدرٍ، ولا يجوز نصبُه عطفًا على خبر ما؛ لأنه موجبٌ، وهي لا تعمل في الموجبِ، تقول: ما زيد قائمًا بل قاعدٌ، وما عمرو شجاعًا لكن كريمٌ، أي: بل هو قاعدٌ، ولكن هو كريمٌ؛ فإن كان العطفُ بحرف لا يوجب، كالواو والفاء، جاز الرفع والنصب، نحو: ما زيد قائمًا ولا قاعدًا، ولا قاعد، والأرجح النصب. تنبيه: قد عرفت أن تسميةَ ما بعد "بل" و"لكن" معطوفًا مجازٌ؛ إذ ليس بمعطوفٍ، وإنما هو خبرُ مبتدأ مقدر، و "بل" و"لكن" حرفا ابتداءٍ"(٤٢).

يقول الصبان:

" (قوله: ولا يجوز نصبه) أي على رأي الجمهور أما على رأي يونس(٤٣) المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي فالنصب جائز. (قوله: لأنه موجب) أي على مذهب الجمهور، وأجاز المبرد كون بل ناقلةً النفيَ إلى ما بعدها، فعليه يجوز: ما زيد قائمًا بل قاعدًا بالنصب، أي: بل ما هو قاعدًا أفاده اللقاني(٤٤)، وفيه إشكال؛ لأن نقل النفي إلى ما بعد العاطف صيَّر ما قبله غير منفي فما وجه نصبه؟ وجوابه أن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل **فالنصب متجه**"(٤٥).

ويقول: "وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معًا نحو: ما زيد قائمًا بل أو لكن قاعد؛ لأن في العطف على اللفظ إعمال (ما) في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز، **والصواب الرفع على إضمار المبتدأ**" (٤٦).

مناقشة المسألة:

(ما) الحجازية(٤٧) من الحروف المشبهة بليس؛ حيث تشبهها في معناها، وتعمل عملها وهو الرفع في المبتدأ، والنصب في الخبر، ولكنها تعمل عمل ليس بشروط ، يقول الأشموني في شرحه: " (إِعْمَالَ لَيْسَ أَعْمِلَتْ مَا) النافية، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾(٤٨)، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾(٤٩)، وهذه لغة الحجازيين، وأهملها بنو تميم، وهو القياس؛ لعدم اختصاصهم بالأسماء، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله: دَونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ، أي: عُلِم، فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها، نحو: ما إن زيد قائم"، فـــ(ما): حرف نفي مهمل، و (إن): زائدة، و(زيد): مبتدأ، و(قائم): خبره... وكذا إذا انتقض النفي بـــ"إلا" نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾(٥٠)... وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها(٥١)، نحو: (ما قائم زيد)... "وَسَبْقَ حَرْفِ جَر" مع مجروره "أَوْ ظَرْفٍ" مدخولي "ما" مع بقاء

العمل "كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيا"... والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر "ما" على اسمها إذا كان ظرفًا أو، مجرورًا كما مثل"(٥٢).

وأضاف ابن عقيل شرطين إلى شروط ابن مالك الأربعة السابقة، فيقول: "الشرط الخامس: ألا تتكرر ما، فإن تكررت بطل عملها، نحو: ما ما زيد قائم، فالأولى نافية، والثانية نفت النفي فبقي إثباتا، فلا يجوز نصب قائم، وأجازه بعضهم. الشرط السادس: ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به، فبشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد، ولا يجوز أن يكون في موضع نصبٍ خبرًا عن (ما)، وأجازه قوم، وكلام سيبويه –رحمه الله تعالى– في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين: أعني القول باشتراط ألا يبدل من خبرها موجب، والقول بعدم اشتراط ذلك"(٥٣)

و مما سبق يمكن إجمال تلك الشروط فيما يلي:

١– ألا يزاد بعدها (إن).

٢– ألا ينتقض نفيها بـــ(إلا).

٣– ألا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف، ولا جار ومجرور.

٤– ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف، ولا جار ومجرور.

٥– ألا تتكرر (ما).

٦– ألا يبدل من خبرها موجب.

أما المعطوف على خبر (ما)، فهو على ضربين:

الأول: المعطوف بحرف عطفٍ لا يقتضي الإيجاب(٥٤)، مثل (الواو)، و(الفاء)، و(أو)، و(ثم)، "نحو: ما زيد قائمًا ولا قاعدًا، ويجوز الرفع فتقول: ولا قاعدٌ، وهو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: ولا هو قاعدٌ"(٥٥)؛ " فالرفعُ إذًا بعد المعطوفِ على

المنصوب بواو، أو فاءٍ ، أو ثُمّ، أو غيرها جائزٌ لا لازمٌ، ولا بدّ إذ ذاك من وجهٍ آخَرَ غير الرفع، وهو النصب عطفًا على الخبر"[٥٦] "والأرجح النصب"[٥٧].

الثاني: المعطوف بحرف عطفٍ يقتضي الإيجاب، مثل (بل) و(لكن).

أما عن حكم هذا الثاني فاختلف النحويون حوله، وقبل العرض لهذا الخلاف، ينبغي التعرف على حرفي العطف: (بل) و(لكن)، وما يفيده كلٌّ منهما:

بل: "وَمَعْنَاهَا الإضرابُ عَن الأَوَّل، وَالْإِثْبَاتُ للثَّانِي، نَحْو قَوْلك: ضربتُ زيدًا بل عمرًا، وجاءَني عبدُالله بل أَخوه"[٥٨]؛ ففي الأول المضروب (عمرو) وليس (زيدًا)، وفي الثاني الذي جاء هو (أخوه) وليس(عبدالله).

أمّا لكنْ: "فَهِي للاستدراك بعد النَّفْي، وَلَا يجوز أَن تدخل بعد وَاجِبٍ إلاّ لترك قصّة إِلَى قصّة تامّة نَحْو قَوْلك: جاءَني زيد لَكِنْ عبدُ الله لم يأْت، وَمَا جاءَني زيد لكنْ عَمْرو، وَمَا مَرَرْت بأَخيك لَكِن عدوَّك، وَلَو قلت: مَرَرْت بأَخيك لَكِن عَمْرو لم يَجُزْ"[٥٩] حيث إنه في هذا الأخير لم تأتِ لكنْ بعد نفيٍّ، كما لم يأتِ بعدها معنى جديد تام.

وبعد هذا البيان، أعرض الآن لخلاف النحويين حول حكم المعطوف على (ما) بـــ(بل) أو(لكن)، وهم في ذلك على رأيين:

الرأي الأول :

جواز الرفع والنصب، فتقول: ما زيدٌ قائمًا بل (قاعدٌ)، و يجوز (قاعدًا)، فوجه الرفع في الأول أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: ما زيدٌ قائمًا بل هو قاعدٌ، ووجه النصب في الثاني أنه معطوف على (قائمًا) ، فَتَبِعَهُ في إعرابه، وشاركه في حكمه.

وينسب هذا الرأي إلى الأخفش[٦٠]، ويونس[٦١]، حيث يريان أن (بل) و(لكن) تعطف ما بعدها وتشركه في حكم ما قبلها.

وبه قال المبرد[٦٢] وعبدالوارث[٦٣] حيث أجازا أن تكون (بل) ناقلةً النفيَ وكذا النهيَ لما

بعدها، "وفيه إشكالٌ لأن نقل النفي إلى ما بعد العاطف صَيَّر ما قبله غيرَ منفيٍّ"[٦٤] فلا وجه للنصب فيه، وأجاب عنه الصبان بأن النفي لم ينتقلْ إلى ما بعد العاطف إلا بعد تمام عمله قبلَه[٦٥]، كما رُدَّ هذا الرأي بأن العرب لا تقول به، واستعمالهم على خلاف ما أجازاهُ، فهو حجّةٌ عليهما فيما ذهبا إليه[٦٦].

الرأي الثاني:

وجوب رفع المعطوف بـ (بل) و (لكن) على خبر (ما)، وبه قال أكثر النحويين –فيما قرأت–، مستندين في ذلك على ما ذكرته –آنفا– من شروط إعمال (ما) عمل (ليس) عند من قال بإعمالها، حيث اشترطوا بقاء نفيها وعدم انتقاضه، سواءٌ أكان بـ(إلا) أم بغيرها، فلما انتقض نفيها بمجيء (بل) أو (لكن) منعها عن العمل فيما بعدها، حيث لا تدخل (بل) و(لكن) إلا على موجبٍ غير منفي، كما سبق، فلا وجهَ حينئذٍ للنصب ، حيث لم يشترك ما بعد (بل) و(لكن) مع ما قبلهما في حكمه وهو النصب الحادث من عمل (ما) فيه، فنقول: ما زيد قائمًا بل قاعدٌ لا غير... فلا يكون بعد التحقيق إلا رفعًا"[٦٧] يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية:"و إذا عُطف على خبر "ما" بـ"بل"، أو "لكن"، وجب رفعُ المعطوف؛ لأنه مثبتٌ كالمقرون بـ"إلا" فاشتركا في الرفع، نحو: ما زيد قائمًا بل قاعدٌ، و"ما عمرو كريمًا لكن بخيلٌ"[٦٨].

وبه قال الصبان، حيث يرى أنه يمتنع العطف لفظًا و محلًا على خبر(ما) بـ (بل) و (لكن)؛ أما لفظًا فلا يصح، لأنه يتطلب إعمال (ما) في الموجب، وما لا تعمل إلا في المنفي، وأما المحل فهو لا يصح – أيضًا– لأنه عطف على الخبر المرتفع

بالابتداء الذي نُسِخَ بدخول (ما)، فلا يصح فيه العطفُ مطلقًا، وإنما هو مرفوع على تقدير مبتدأ مضمر(٦٩).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن (بل) و(لكن) هما حرفا ابتداءٍ، وليستا عاطفتين؛ حيث دخلتا على جملة مكونة من مبتدأ محذوف وخبر مثبت مرفوع، فلم تعطفه على المنصوب قبله، فتسميته معطوفا وتسمية (بل) و(لكن) بالعاطفتين –هنا– هو من باب التَّجَوُّزِ وليس من باب الحقيقة(٧٠).

ترجيح الصبان:

رجح الصبانُ أن يتعينَ رفعُ المعطوف بـــ(بل) أو(لكن)، وذلك على تقدير مبتدأ محذوف؛ حيث يرى أنه يمتنع فيهما العطفُ لفظًا و محلًا: أما لفظًا، فنحو ـــقولك: ما زيد قائمًا بل قاعدًا، وهذا لا يصح لأنه يتطلب إعمال (ما) في الموجب، و(ما) لا تعمل إلا في المنفي، وأما محلًا، كقولك: ما زيد قائمًا بل قاعدٌ بالعطف على محل الخبر قبل دخول الناسخ، فهو لا يصح كذلك؛ لأنه عطف على الخبر المرتفع بالابتداء الذي نُسِخَ بدخول (ما)، فلا يصح فيه العطفُ مطلقًا، وإنما هو مرفوع على تقدير مبتدأ مضمر(٧١).

الرأي الراجح:

أرى أن الراجحَ ما ذهب إليه الصبانُ؛ فلا أرى للمعطوف على خبر ما بـــــ(بل) أو (لكن) إلا الرفعَ على تقدير مبتدأ محذوفٍ، وليس بمرجَّح عندي القول بجواز نصبِهِ، وذلك لعدة أسبابٍ هي:

- وجه النصب فيه لم تقل به العرب حسبما قرأتُ.
- (بل) حرفٌ يفيد الإضرابَ عن السابقِ، والإثباتَ للاحقِ.
- (لكن) حرف يفيد الاستدراك بعد النفي.
- (بل) و(لكن) لا تدخلان على نفيٍ، فلابد أن يكون ما بعدهما موجبًا.
- (ما) لا تعمل في الموجب؛ فإذا انتقض نفيُها بَطَلَ عملُها.

- قولهم بأن النفي قد أتم عمله فيما قبل العاطف ثم انتقل ليعمل النفي فيما بعده، هو غيرُ صحيحٍ، لِمَا في ذلك من إهمالٍ للمعنى الذي تؤديه كلٌّ من (بل) و(لكن) من إضرابٍ واستدراك على الترتيب، ولو صح قولُهم لَجازَ أن نستبدل بـــ(بل) و(لكن) في مواضِعِهِمَا حرفَ الواو مثلًا، أو الفاء، أو ثم، وهذا بيِّنُ الفساد؛ إذ لكلٍّ معنى مختلفٌ عن الآخر.

فليتهم أبانوا مرادَهم حينما قالوا: ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا، فالباحث سيظلُّ يتساءل: ما المعنى المراد؟ وماذا يكون زيدٌ إن لم يكن قائمًا ولا قاعدًا؟! وهل يؤدي حينئذٍ الكلامُ معنىً مفيدًا؟!

الخاتمة

١- لم يتفق الصبان مع الأشموني في كافة المسائل، بل اختلف معه في غير موضعٍ ، ومن ذلك إجازته-مخالفا الأشموني- النسب إلى الجمع في (فرائضي)، وكذلك إجازته التعجب من الفعلين (قعد) و(جلس).

٢- أقر الصبان –خلاف المشهور- أن التفاوت يقع في القعود والجلوس من حيث طول الزمن المستغرق، ولم يكن الأولَ في ذلك؛ فهو مسبوق فيه بالفراء، والأنباري، وابن جني.

٣- ظهر من خلال ترجيحات الصبان أنه نحوي ذو شخصية علمية مستقلة ، قادرة على التعليل، فله عدد من الآراء المختلفة ، فتارة يتفق مع الأشموني وتارة يخالفه، وتارة يتفق مع الجمهور وتارة يخالفه.

٤- تنوعت طرق الترجيح عند الصبان ، ومنها :

-الترجيح المباشر باستخدام أحد الألفاظ الدالة على الترجيح، مثل: الراجح، والمختار، والصحيح، ويظهر لي، وعندي، والظاهر ، والصواب، والأصح...

-الترجيح غير المباشر وذلك باعتماده أحد آراء النحاة، فيكتفي حينئذٍ بنقل الرأي دون التعليق عليه، سواءً صرح بمن نقل عنهم أم أحجم عن ذلك.

قائمة المصادر والمراجع

١- الإبانة في اللغة العربية: سلمة بن مسلم العَوتبي، تحقيق الدكتور/ عبد الكريم خليفة، وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافي، مسقط، سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢- أخبار النحويين البصريين: السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣ هـ / ١٩٦٦ م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة دكتور/ رجب عثمان محمد، مراجعة دكتور/ رمضان عبدالتواب، الناشر مكتبة الخانجى – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ /١٩٩٨ م.

٤- أسرار العربية : أبو البركات الأنباري، تحقيق: د/ فخر صالح قدارة، الناشر : دار الجيل – بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٩٩٥.

٥- الأصول في النحو :ابن السراج، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة/ بيروت.

٦- الأضداد: الأنباري، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٧- الأعلام: خير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة ١٥، ٢٠٠٢م.

٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي، ت: محمد ابو الفضل ابراهيم، طبعة دار الفكر العربي/ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشارح والمؤلف : محمد محيي الدين عبدالحميد ، منشورات المكتبة العصرية بيروت.

١٠- البديع في علم العربية: ابن الأثير، تحقيق ودراسة/ د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى/ مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى،١٤٢٠هـ.

١١- تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري ، تحقيق/ أحمد عبدالغفور عطار، الناشر دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان.

١٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم/ دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ،الطبعة الأولى.

١٣- تهذيب اللغة: الأزهري، تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي المعروف بابن أم قاسم ، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن على سليمان، الناشر دار الفكر العربي مدينة نصر /القاهرة/ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٥- الجمل في النحو: الخليل بن احمد ت د/ فخر الدين قباوة ، الطبعة: الخامسة ١٤١٦ه/ ١٩٩٥م.

١٦- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الخضري ، ضبط وتشكيل وتصحيح/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، الناشر: المكتبة التوفيقية ، سيدنا الحسين/القاهرة.

١٨- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله ، الناشر: دار صادر/ بيروت.

١٩- درة الغواص: للحريري، تحقيق/ عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.

٢٠- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: الشيخ / عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع.

٢١- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: حاجي خليفة، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة إرسيكا/ إسطانبول.

٢٢- سير أعلام النبلاء : شمس الدين الذهبي، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٢٣- شجرة النور الزكية: الشيخ محمد بن محمد مخلوف، القاهرة ١٣٤٩، المطبعة السلفية ومكتبتها.

٢٤- شرح ابن الناظم: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ت/ محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد الأُشْمُوني ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: دار الكتاب العربي/ بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

٢٦- شرح الألفية: للشاطبي، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا، ود/عبد المجيد قطامش، ٤/٤٣٢.

٢٧- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبدالله الأزهري ، إعداد/ محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية /بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ه /٢٠٠٠م.

٢٨- شرح ألفية ابن مالك :ابن عقيل، تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث / القاهرة، دار مصر للطباعة ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٢٩- شرح الكافية الشافية: ابن مالك ، حققه وقدم له: عبدالمنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م.

٣٠- شرح المفصل: لابن يعيش ، قدم له: د/ إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٣١- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق/ الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥.

٣٢- شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، طارق فتحي السيد، منشورات محمد على بيضون، الناشر: دار الكتب العلمية / بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٣- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، اشراف: د/ اميل بديع يعقوب ، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية /بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٤- شرح كتاب الحدود في النحو: الفاكهي، تحقيق الدكتور/ المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة / القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.

٣٥- علل النحو، ابن الوراق ، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد/الرياض / السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.

٣٦- فوات الوفيات: محمد بن شاكر، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر/ بيروت، الطبعة: الأولى.

٣٧- الكتاب : سيبويه تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي/ القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة الناشر: مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر، ١٩٤١م.

٣٩- اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية / الكويت.

٤٠- المخصص : ابن سيده، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٤١- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الجزء الأول : دار الفكر/دمشق، طبعة ١٤٠٠ه، والثاني: دار الفكر/دمشق، طبعة ١٤٠٢ه، والثالث والرابع: دار المدني/جدة، طبعة ١٤٠٥هـ.

٤٢- معجم الأدباء: ياقوت الرومي الحموي، تحقيق/ إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي/ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ /١٩٩٣م.

٤٣- معجم المفسرين: عادل نويهض، الناشر: مؤسسة نويهض / بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٤- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى/بيروت، دار إحياء التراث العربي/ بيروت.

٤٥- المغرب في ترتيب المعرب: برهان الدين المطرزي، الناشر: دار الكتاب العربي.

٤٦- مغني اللبيب: ابن هشام، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر/ دمشق ، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٤٧- المقتضب: المبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٤٨- النحو الوافي : عباس حسن، الطبعة الثالثة ، دار المعارف –مصر.

٤٩- نزهة الألباء: الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء/ الأردن، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ /١٩٨٥م.

٥٠- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أبو العباس، عناية وتقديم: د/عبد الحميد عبد الله الهرامة، الناشر: دار الكاتب، طرابلس/ ليبيا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٥١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، تحقيق / احمد شمس الدين ، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الاولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٥٢- الوافي بالوفيات: الصفدي، تحقيق /أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر دار إحياء التراث بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٥٣- وفيات الأعيان: ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر/بيروت، الطبعة: ١، ١٩٩٤م.

الهوامش والإحالات

(١) ألفية ابن مالك: ص٧١.

(٢) شرح الأشموني : ٧٤٣/٣.

(٣) هو عبد الله بن عبد الرحمن الدنوشري، المتوفى: سنة ١٠٢٥هـ، ينظر في ترجمته: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢٣٨/٢ ، و كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:: ٨٧٩/١، ٩٠١، و خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٥٣/٣ ، و الأعلام : ٧٩/٤ ، ومعجم المفسرين: ٣١٤/١.

(٤) حاشية الصبان : ٢٧٩/٤.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٤٧٣/٣.

(٦) انظر: شرح المفصل: ٤٧٤/٣.

(٧) انظر: أسرار العربية: ٢٦٢ ، وشرح المفصل: ٤٦٤/٣.

(٨) انظر: المغرب في ترتيب المعرب: ص٥٢٩ .

(٩) انظر تفصيل ذلك في: المقتضب: ١٥٠/٣، وعلل النحو: ص٥٤٧، واللمع في العربية: ص٢١٠، والمخصص: ١٦٥/٤، ودرة الغواص: ص١٨٣، والإبانة في اللغة العربية: ٦٦١/٣، وأسرار العربية: ٢٦٢، والمغرب في ترتيب المعرب:٥٢٩، وارتشاف الضرب: ٦٢٨/٢، والمساعد:٣٧٩/٣، وشرح التصريح:٦٠٩/٢، وهمع الهوامع:٤٠٥/٣، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٨٦٣/٢.

(١٠) انظر: المساعد : ٣٧٩/٣.

(١١) انظر: ارتشاف الضرب: ٦٢٨/٢ ، وشرح الأشموني: ٧٤٣/٣، وحاشية الخضري:٨٦٣/٢.

(١٢) انظر: درة الغواص: ص١٨٣.

(١٣) انظر: ارتشاف الضرب : ٦٢٨/٢، وهمع الهوامع: ٤٠٥/٣.

(١٤) انظر: همع الهوامع: ٤٠٥/٣، وحاشية الصبان :٢٧٩/٤ ، وحاشية الخضري: ٨٦٣/٢.

(١٥) انظر: حاشية الخضري:٨٦٣/٢.

(١٦) انظر: همع الهوامع: ٤٠٥/٣ .

(١٧) انظر: ارتشاف الضرب:٦٢٨/٢، والنحو الوافي :٧٢١/٤.

(١٨) ألفية ابن مالك: ص ٤٢.

(١٩) شرح الأشموني: ٢٦٩/٢.

(٢٠) حاشية الصبان: ٣٢/٣.

(٢١) الجمل في النحو: ص ٧٨، وانظر في حد التعجب: الأصول في النحو: ٩٨/١، وتهذيب اللغة: ٢٤٨/١، وشرح ابن الناظم: ص ٣٢٥، والتذييل والتكميل: ١٧٥/١٠، وشرح الألفية: الشاطبي ٤٣٢/٤ ، و شرح كتاب الحدود في النحو: ص١٩٢.

(٢٢) شرح الأشموني : ٢٦٣/٢.

(٢٣) الأضداد: الأنباري : ص٢٢٠.

(٢٤) ينظر: تسهيل الفوائد: ص ١٣١، و شرح ابن عقيل: ١٥٤/٣، وشرح الأشموني: ٢٦٨/٢، ٢٦٩.

(٢٥) تسهيل الفوائد: ١٣٢، وانظر: شرح ابن عقيل: ١٥٥/٣.

(٢٦) التذييل والتكميل:١٠/ ٢٤٤.

(٢٧) الكتاب : ٩٩/٤.

(٢٨) البديع في علم العربية: ابن الأثير: ٥٠٠/١.

(٢٩) انظر: شرح جمل الزجاجي :٤٤/٢.

(٣٠) انظر: شرح التسهيل : ٤٨/٣.

(٣١) هو العَلاَّمَةُ، شَيْخُ العَرَبِيَّةِ، ذُو الفُنُوْنِ، أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الوَاحِدِ بنُ عَلِيِّ بنِ بَرْهَانَ العُكْبَرِيُّ، وكَانَ مضطلعًا بعلُوْم كَثِيْرَة مِنْهَا: النَّحْو، وَالأَنسَاب، وَاللُّغَة، وَأَيَّامُ العَرَب

وَالْمُتَقَدِّمِيْنَ، وَلَهُ أُنْسٌ شَدِيد بِعِلْم الحَدِيْث، ومَاتَ: فِي جُمَادَى الآخِرَة سَنَة سِتٍّ وَخَمْسِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَة وَقَدْ جَاوَزَ الثَّمانِين. ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء : ١٢٤/١٨، والوافي بالوفيات: ١٧٦/١٩، وفوات الوفيات: محمد شاكر: ٤١٤/٢.

(٣٢) المساعد: ١٦٤/٢.

(٣٣) الصحاح : ٢٠١٧/٥(مادة قوم).

(٣٤) شرح الألفية للشاطبي: ٤٧٩/٤.

(٣٥) انظر: التذييل والتكميل :٢٤٣/١٠.

(٣٦) هي العاهة أو المرض يدوم، انظر: لسان العرب: ١٩٩/١٣، (زمن).

(٣٧) الأضداد: الأنباري: ص٢٢٠.

(٣٨) اللمع في العربية: ص١٣٨.

(٣٩) انظر: حاشية الصبان:٣٢/٣.

(٤٠) سميته (معطوفًا) قبل البحث والوقوف على الراجح، وذلك من باب التجوُّز؛ إذ إن (بلْ ولكِنْ) ليستا عاطفتين وإنما هما حرفا ابتداءٍ، كما سيتضح-بإذن الله-.

(٤١) ألفية ابن مالك: ص ٢٠.

(٤٢) شرح الأشموني: ٢٥٩/١.

(٤٣) هو يونس بن حبيب، العلَّامة أبو عبد الرحمن، الضَّبِّيُّ، البصْريّ، إمام أهل النَّحْو، أخذ عن أبي عَمْرو بن العلاء، وحمّاد بن سلمة، وغيرهما. وأخذ عنه الكسائي، وسيبويه، والفراء. طال عمره، وعاش ثلاثًا وثمانين سنة، ومات سنة ثلاث وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ (١٨٣ه)، انظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين: السيرافي : ص٢٨، ونزهة الألباء: ص ٤٧، ومعجم الأدباء:٢٨٥٠/٦، ٢٨٥١، ووفيات الأعيان: ٢٤٤/٧.

(٤٤) هو محمد بن حسن الشيخ ناصر الدين اللقاني " توفي في شعبان سنة ثمان وخمسين وتسعمائة، مولده كتبه بخطه سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة(٨٧٣ه)، وكثر النفع به لطول عمره، وجميل صبره على الطلبة من المذاهب الأربعة في العلوم العقلية" انظر ترجمته في: نيل

الابتهاج بتطريز الديباج: ص ٢٩٠، ٢٩١، ووفاته في كشف الظنون (٩٥٤هـ) انظر: كشف الظنون:٥٩٦/١ . و "من آثاره: حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، وحاشية على شرح التصريف للزنجاني" انظر: معجم المؤلفين: ١٦٧/١١، و: شجرة النور الزكية: الشيخ محمد بن محمد مخلوف: ص٢٧١، ٢٧٢، ولم أهتدِ إلى أيٍّ من مؤلفات " اللقاني" مطبوعةً.

(٤٥) حاشية الصبان:٣٩٢/١، ٣٩٣.

(٤٦) حاشية الصبان:١٣١/٣.

(٤٧)" لغة بني تميم أنها لا تعمل شيئا، فتقول: ما زيدٌ قائمٌ، فزيد مرفوع بالابتداء، وقائم خبره، ولا عمل لـــ(ما) في شيء منهما؛ وذلك لأن ما حرف لا يختص، لدخوله على الاسم، نحو: ما زيد قائم، وعلى الفعل نحو: ما يقوم زيد، وما لا يختص فحقه ألا يعمل" شرح ابن عقيل: ٣٠٢/١.

(٤٨) سورة يوسف، الآية ٣١.

(٤٩) سورة المجادلة، الآية ٢.

(٥٠) سورة آل عمران، الآية ١٤٤.

(٥١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال "ما" عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها، قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: "من النحويين من يرى عمل "ما" إذا تقدم خبرها وكان ظرفًا أو مجرورًا، وهو اختيار أبي الحسن ابن عصفور". انظر: شرح الكافية الشافية : ٤٣٢/١.

(٥٢) شرح الأشموني : ٢٥٤/١ : ٢٥٧.

(٥٣) شرح ابن عقيل: ٣٠٦/١، ٣٠٧.

(٥٤) الإثبات، وهو ضد النفي.

(٥٥) شرح ابن عقيل: ٣٠٨/١.

(٥٦) شرح الألفية : الشاطبي: ٢٣٢/٢.

(٥٧) شرح الأشموني: ٢٥٩/١.

(٥٨) المقتضب : ١٢/١ ، وانظر: الأصول في النحو: ٥٧/٢.

(٥٩) المقتضب : ١٢/١ ، وانظر: الأصول في النحو: ٥٧/٢.

(٦٠) انظر: مغني اللبيب: ص ٣٨٥.

(٦١) انظر: شرح التسهيل: ٣٧٤/١ ، ومغني اللبيب: ص ٣٨٥، وشرح الألفية: الشاطبي: ٢٣١/٢.

(٦٢) انظر: شرح ابن الناظم: ٣٨٤، وشرح التصريح: ١٧٧/٢.

(٦٣) انظر: شرح التصريح: ١٧٧/٢، وعبد الوارث هو: محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسيّ النحويّ أبو الحسين ابن اخت أبي على الفارسيّ النحويّ، و من تلامذته عبد القاهر الجرجانيّ إمام وقته، تُوفي ٤٢١ه. انظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي: ١١٦/٣: ١١٨، والأعلام:٩٩/٦، ومعجم المؤلفين:٥٤/٩.

(٦٤) حاشية الصبان: ٣٩٣/١.

(٦٥) انظر: حاشية الصبان :٣٩٣/١.

(٦٦) انظر: شرح ابن الناظم:٣٨٤ ، وانظر: شرح الألفية: الشاطبي: ٢٣١/٢.

(٦٧) الأصول في النحو: ٩٤/١.

(٦٨) شرح الكافية الشافية: ٤٣٣/١ ، وانظر: أيضا شرح التسهيل: ٣٧٤/١، وشرح ابن الناظم:١٠٥، وتوضيح المقاصد: ٥٠٨، وأوضح المسالك :٢٦٩/١، وشرح ابن عقيل: ٣٠٧/١، وشرح الألفية للشاطبي: ٢٣١/٢، وشرح المكودي: ص٦٢، وشرح الأشمونى:١/ ٢٥٩، وهمع الهوامع: ٤٥٢/١.

(٦٩) انظر: حاشية الصبان : ١٣١/٣.

(٧٠) انظر: شرح المكودي : ص٦٢، وتوضيح المقاصد :٥٠٨/١، وشرح الأشموني: ٢٥٩/١.

(٧١) حاشية الصبان : ١٣١/٣.